السياسات المالية تلعب دوراً مهماً في السياسات الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الذي تسعى له الدولة، لذلك سنعرض الآن كيف يمكن للحكومة بواسطة السياسات المالية التأثير على متغيرات وعوامل عدة:

1. معدل النمو الاقتصادي

لتحقيق النمو الاقتصادي يحتاج العديد من الحزم في السياسات الاقتصادية التي تتضمن سياسات مالية ونقدية، ولكن سسنعرض بعض السياسات المالية التي يمكن من خلالها تحقيق النمو الاقتصادي بشكل متدرج، ويأتي ذلك من خلال نمو الأجور للعاملين ويتحقق نمو الأجور للعاملين من خلال زيادة مبيعات التجزئة ويتحقق زيادة مبيعات التجزئة من خلال المشاريع التي تنشئها الحكومة والقطاع الخاص التي توضف المزيد من القوى العاملة فتزيد من ضخ المال في المجتمع حيث نستنتج من ذلك أن لتحقيق النمو الاقتصادي يحتاج تدخل من الدولة ضمن البرامج المقصدة، كما يلي:

1. تقوم الحكومة في الاقتراض الخارجي، أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص لانشاء مشاريع رأسمالية ومشاريع البنية التحتية.
2. المشاريع التي تنتجها الحكومة ستقوم بشراء لوازمها ومعداتها من الاقتصاد المحلي فهذا يزيد من معدل بيع التجزئة.
3. المشاريع التي تنشئها الحكومة تقوم بخلق وظائف بعضها مؤقت وبعضها دائم.
4. عند خلق وظائف جديدة في الحكومة تكون زادة ضخ المال بشكل اضافي من خلال القوة الشرائية للافراد.
5. زيادة القوى العاملة تؤدي لزيادة القوى الشرائية، وهذا يؤدي الى زيادة بيع التجزئة بشكل كبير.
6. زيادة القوى الشرائية يلحقه زيادة معدل الانتاج وزيادة الاستثمارات، وهذا يعني خلق مزيد من فرص العمل، وزيادة معدلات الأجور.
7. وهذا يؤدي لزيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.
8. التوظيف أو التشغيل

لزيادة القوى العاملة وخفض معدل البطالة وزيادة فرص العمل في المجتمع والاقتصاد، يحتاج هذا تدخل مقصود من الدولة في الاقتصاد، وسيؤدي لزيادة القوى العاملة لدى القطاع العام والخاص، كما يلي من خلال خطتين خطة أ، وخطة ب، ويمكن تنفيذ الخطتين معين أو احداهما:

الخطة أ:

1. تقوم الحكومة بتنفيذ برامج الأشغال العامة التي تشمل تعبيد طرق، وتمديد شبكات المياه والصرف الصحي، الخ.. من خدمات عامة.
2. تساهم هذه المشريع في مكافحة الركود من خلال شراء اللوازم والمعدات من من الاقتصاد المحلي وهذا يؤدي إلى زيادة بيع التجزئة وزيادة الاستثمار.
3. زيادة بيع التجزئة وزيادة الاستثمار سيزيد سيؤدي إلى توظيف المزيد من القوى العاملة بالتالي تم تحقيق التوظيف والتشغيل.
4. القوى العاملة الجديدة ستساهم بزيادة القوى الشرائية للمجتمع بالتالي نمو مستمر متدرج.

خطة ب:

1. الاقتراض الخارجي أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع رأسمالية.
2. توفر هذا المشاريع وظائف مؤقتة للقوى العاملة مما يساهم في الحد من مشكلة البطالة وزيادة القوى الشرائية، بالتي نمو مستمر متدرج.
3. تساهم هذه المشريع في مكافحة الركود من خلال شراء اللوازم والمعدات من من الاقتصاد المحلي وهذا يؤدي إلى زيادة بيع التجزئة وزيادة الاستثمار.
4. زيادة بيع التجزئة وزيادة الاستثمار سيزيد سيؤدي إلى توظيف المزيد من القوى العاملة بالتالي تم تحقيق التوظيف والتشغيل.
5. القوى العاملة الجديدة ستساهم بزيادة القوى الشرائية للمجتمع بالتالي نمو مستمر متدرج.
6. الاستثمار الاجنبي أو المحلي

لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الاجنبي يحتاج للعديد من الحزب المالية والنقدية، وحياج للعديد من العوامل.

حيث يبحث الاستثمار دائماً عن البنية التحتية الجيدة، القوى الشرائية العالية، ضريبة الدخل المنخفضة، وتضخم معتدل، الخ..

ويمكن ذلك تنفيذه من خلال الحزب التي ذكرناها في الأعلى لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة القوى الشرائية، وفيما يخص المرحلة التي تليها سيتم العمل على ضريبة الدخل:

1. خفض ضريبة الدخل على الشركات.
2. خفض ضريبة المبيعات والرسوم، بمعدلات تضمن عدم حدوث رواج.
3. مكافحة الكساد:

الكساد هو انخفاض معدل القوى الشرائية للافراد في المجتمع وعدم قدة المجتمع على شراء المنتجات المتوفرة في السوق، مما يؤدي إلى عدم تصريف المنتجات في الشركات وهذا هو ما يمثل الكساد.

ويمكن معالجة الكساد من خلال عدة سياسات مالية سنطرحها الآن:

1. الاقتراض الخارجي أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية او مشاريع رأسمالية في المجتمع، وذلك لضخ المال في السوق وتحريك عجلة الاقتصاد.
2. خفض الرسوم على الخدمات وضريبة المبيعات على المنتجات مع ضمان عدم حدوث رواج.
3. مواجهة الفقر

لمواجهة الفقر يتم اللجوء أيضاً لعدة سياسات مالية، تضمن عدم بقاء الأفراد على قيد الحياة وتدريجياً إلى توفير لهم الخدمات الاضافية، الخ..

ويمكن ذلك من خلال السياسات المالية التلقائية والمباشرة، كما يلي:

1. تقوم الحكومة في تقديم المعونات والمساعدات والرواتب التكافلية التي تكفل للفقراء بقائهم على قيد الحياة توفر لهم سبل المعيشة الأساسية.
2. دعم المنتجات مثل الأدوية، الوقود، الطعام، الخ.. من لوازم اساسية، تقوم الحكومة باستيراد او انتاج هذه اللوازم وتحصيلها باسعار معقولة، وتقوم الحكومة بدعم هذه المنتجات حي تدفع الحكومة فرق السعر للمنتج او المستورد مقابل توفير هذه الخدمات للشعب عامة او لفئات محددة بأسعار أقل من سعرها العالمي "أسعار مدعومة".
3. الضريبة التصاعدية التي تعمل على زيادة الضريبة كلما زاد الدخل، كمثال من دخله أقل من 10000 في السنة معفى من الضريبة، ومن 10000 – 15000 يدفع 10% ، ومن 15000 – 20000 يدفع 15%، وهكذا..، حيث يتم استغلال هذه الايرادات من الضرائب التصاعدية على الأغنياء لتوفير خدمات اضافية للفقراء لايصالهم للطبقة المتوسطة من خلال التأمينات الصحية، النقل، التعليم، الطرق، الخ..